

تناقض الديمقراطية بإلغاء تسجيل الناخبين

(مترجم)

الخبر:

نقلت العديد من وسائل الإعلام التنازنية في 13 من تشرين الأول/أكتوبر 2015 البيان الذي أدلت به اللجنة الوطنية للانتخابات، أنها ألغت تسجيل مليون ممن سينتخبون في الانتخابات في وقت لاحق من هذا الشهر لأسباب التسجيل المتعدد والجنسية والأخطاء.

التعليق:

أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات أن 181,452 قد سجلوا مرتين، 845,944 أسماء مسجلة عن طريق الخطأ عبر العاملين في سجل الناخبين البيومتري وقد نسوا حذفهم. في حين تم تسجيل 3,870 من المهاجرين بطريقة غير شرعية. وهكذا كان العدد الإجمالي للناخبين قد انخفض من 23,782,558 ناخباً إلى 22,751,292 ناخباً.

إن بيان اللجنة الوطنية للانتخابات يطرح العديد من التساؤلات ويكشف بوضوح شعارات الديمقراطية الفارغة حول ما يسمى بـ "انتخابات حرة ونزيهة". مسألة تسجيل الناخبين هي واحدة من المسائل التي تطرح العديد من المشاكل في العملية الانتخابية الديمقراطية. ذلك أنه خلال هذه العملية رصدت حالات رشوة بين الأحزاب، خلال الحملة الانتخابية وحتى يوم الانتخاب. ناهيك عن الكذب والعنف والخطب التشهيرية والكثير من الوعود غير المفهومة لأسر الناخبين. في الواقع يعامل السياسيون الديمقراطيون الناخبين من الناس بطريقة غير متحضرة.

النقص في الانتخابات الوطنية لا يجب أن ينظر إليه من زاوية ضيقة وبالتالي حصر الأمر في مشاكل تقنية فقط دون ربطه بكارثة النظام الديمقراطي كله وأيديولوجيته الرأسمالية ووجهة نظره العلمانية التي لا تربط الأعمال الدنيوية بالآخرة.

في هذه الحالة يكون الإسلام كأيديولوجية بديلة ولازمة لإنقاذ الإنسانية جمعاء، بما أن الرأسمالية ونظامها الديمقراطي جعلها تعاني من تناقض مزمن في جميع جوانب السياسة والاقتصاد والاجتماع وهلمّ جرا.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

مسعود مسلم



F

نائب الممثل الإعلامي لحزب التحرير في شرق أفريقيا